

نشرة الصحافة



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ٢٠٢٣-٩-١٩

«العدل»: نرفض إلغاء «محكمة الوزراء» منعاً للشكاوى الكيدية وتفادياً لبطء الإجراءات

- الوزارة تمسكت برأيها السابق وأكدت أنها ليست تمييزاً لشخصهم بل لطبيعة أعمالهم
- «وجودها لا يخل بتطبيق القوانين الأخرى بشأن ما يقع منهم من جرائم عادية»



حديب عامر

غير مرتبطة بمناصبهم الوزارية وقالت: لذا فقد حدد القانون رقم 88 لسنة 1995 في المادة الثانية منه الجرائم التي يمكن أن تقع من الوزراء في تادية أعمال وظائفهم من بين سائر الجرائم التي يرضها قانون الجزاء والقوانين الجزائية الخاصة، والتي رأى المشرع أن هذه الجرائم إذا ارتكبها الوزير هي التي تتطلب تطبيق أحكام خاصة بإجراءات التحقيق والاتهام والمحكمة تختلف عن تلك الواردة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، بحسبان اتصالها بمهارة العمل الوزاري، وأنه من الأوفق حفاظاً على المصلحة العامة ومراعاة للحكمة المبتغاة من حكم الدستور، الوارد في المادة 132 المشار إليها اتباع هذه الأحكام الخاصة بصد هذه الجرائم فحسب، ودون إخلال بما لا يتعارض معها من القواعد العامة.

وفي ختام رأيها قالت: بناء على ما تقدم جميعه، ونظراً لطبيعة المسؤولية الملقاة على عاتق الوزراء ورغبة في تمكينهم من أداء واجبات هذه المسؤولية دون التعرض للشكاوى الكيدية وتقدياً لبطء الإجراءات العادية في التحقيق أو المحاكمة، وما قد يترتب ذلك من بلية تعوق المسيرة كان هذا التطبيق الذي يخضع فيه الوزير لإجراءات التحقيق والمحكمة التي نظمها القانون 88 لسنة 1995 بناء على التفويض الدستوري دون الإخلال بالأصول المقررة. وانتهت الوزارة بذلك بعدم الموافقة على الاقتراح بقانون المشار إليه، وحتى تتمسك الوزارة بذات الرأي بمذكرتها آفة البيان، ومن ثم تشرى عدم الموافقة على الاقتراح بقانون.

أفعال أو جرائم عادية، أي أن الدستور فوض القانون في تنظيغ محاكمة الوزراء عن جرائم تقع منهم في تادية أعمال وظائفهم، وناط الدستور بالقانون تحديد هذه الجرائم، ووضع إجراءات خاصة بهم في مجال التحقيق والاتهام والمحكمة والجهة المختصة بنظر هذه المحاكمة وذلك ليس تمييزاً لشخصهم، ولكن لطبيعة ما يشغلونه من مناصب وزارية، فهم يمثلون السلطة التنفيذية، ويانون على رأس الأجهزة التنفيذية والإدارية في الدولة، وهم يشاركون كأعضاء في مجلس الوزراء - الموكول إليه الهيمنة على مصالح الدولة، ورسم السياسة العامة للحكومة، كما يشرف كل منهم على شؤون وزارته، وتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها - المادة 123 وما بعدها من الدستور.

وأضافت: لذا جاء القانون 88 لسنة 1995 إنفاذاً لحكم الدستور متضمناً أحكاماً إجرائية أكثر سعة وأسرع حسماً في مرحلتى التحقيق والمحكمة عنها في الإجراءات العادية التي قد يستطيل أمرها، فتشجع جواً من البلية التي تتفاقم وما يجب أن تكون من ثقة المواطنين بالسلطة التنفيذية القائمة على مصالح الدولة وريعتها، وكذلك فلنأ أن يعلق بأحد أعضائها استرابة أو مظنة أي اتهام خاطئ أو كيدي بما ينعكس سلباً على أدائها، وما قد يسببه ذلك من عدم استقرار الأوضاع في البلاد، وليس أدل على انعدام التمييز أو المساواة بين هؤلاء وغيرهم من الأفراد أن ما قد يقع من الوزراء من أفعال أو جرائم عادية خلاف تلك المتعلقة بإدائه أعمالهم الوزارية فقد تركه الدستور للقوانين الأخرى الواجبة التطبيق، لأنها

في معرض رفضها للاقتراح بقانون المقدم من الثالث د. عادل الدخني حول إلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 بشأن محاكمة الوزراء، وتمسكت وزارة العدل برأيها السابق، مشددة على أن المحكمة ليست تمييزاً لشخص الوزراء، ولكن لطبيعة ما يشغلونه من مناصب وزارية.

وقالت الوزارة في المذكرة التي أعدها وحصلت «الجريدة» على نسخة منها، «سبق للوزارة إبداء الرأي في هذا المقترح حول إلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 بشأن محاكمة الوزراء، وسريان القانون الإجرائي والجزائي العام على الوزراء».

وأشارت إلى ما استقرت عليه المحكمة الدستورية أن المقصود بالمساواة أمام القانون ليست المطلقة أو المساواة الحسابية، بل إن المشرع بموجب سلطته التقديرية، ومن باب أولى إذا فوضه الدستور في ذلك، أن يفرض تفاعيراً في المعاملة بين أصحاب المراكز القانونية المختلفة أو المتماثلة متى كان ذلك مبرراً، وفقاً لأسباب موضوعية تعللها اعتبارات المصلحة العامة، وكافلاً في ذلك وحدة القاعدة القانونية بشأن أشخاص تتماثل ظروفهم بما لا يجاوز متطلباتها كان القانون واقعاً في إطار السلطة التقديرية ولا يعد تمييزاً منيها عنه.

وأضافت: متى كان ذلك وكان الدستور قد نص في المادة 132 منه على أن يحدد قانون خاص الجرائم التي تقع من الوزراء في تادية أعمال وظائفهم، ويبين إجراءات اتهامهم ومحاکمتهم والجهة المختصة بهذه المحاكمة، وذلك دون إخلال بتطبيق القوانين الأخرى بشأن ما يقع منهم من

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٣-٩-١٩	٥	٥٤٤٠

وفد قضائي إندونيسي يزور الكويت



د. عادل بورسلي مستقبلاً وفد السفارة الإندونيسية

■ أعلنت وزارة العدل أن وفداً قضائياً إندونيسياً رفيع المستوى برئاسة رئيس المحكمة العليا في إندونيسيا البروفيسور محمد شريف الدين سيزور الكويت في نوفمبر المقبل. وذكرت الوزارة في بيان لها أمس أن الوفد سيبحث خلال الزيارة أوجه التعاون في المجال القضائي وتوقيع مذكرة تفاهم بين محكمة التمييز الكويتية والمحكمة العليا الإندونيسية. وأوضحت أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالإنيابة نائب رئيس محكمة التمييز المستشار د. عادل بورسلي التقى في مكتبه بقصر العدل مستشار السفارة الإندونيسية في الكويت الوزير رادين عارف ورئيسة القنصلية دسني أدرياني، للتنسيق والترتيب لزيارة الوفد القضائي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٩-٩-٢٠٢٣	٣	١٩٣٦٠

النيابة العامة ردّاً على سؤال مهلهل المضاف:

37 حكماً بالإعدام لم تنفذ

فهد الشمري

قالت النيابة العامة، في رد على سؤال النائب مهلهل المضاف، إن عدد الأحكام النهائية الصادرة بعقوبة الإعدام، ولم تنفذ حتى تاريخه، 37 حكماً، وعدم تنفيذها حتى الوقت الراهن مرده، استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذها، علماً بأن آخر حكم بالإعدام جرى تنفيذه كان بتاريخ 27 . 7 . 2023.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٣-٩-١٩	٥	١٧٨٠٨

كيفية تستعيد كليشفكا جنوب باخموت

أول مواجهة قضائية بين روسيا وأوكرانيا



ضرب الأسطول الروسي..
خطة أوكرانيا لكسر الحصار
في البحر الأسود

السيطرة على بلدة أندرميفكا القريبة منها، وإحراز تقدم باتجاه بلدة ثالثة قريبة هي كوردوميفكا.

في سياق متصل، نقلت وسائل إعلام أوكرانية، عن مصادر في الاستخبارات، أن مدينة سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم شهدت، الأحد، انفجارات ناجمة عن هجوم نفذته الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع البحرية الأوكرانية.

وسيفاستوبول مقر لأسطول البحر الأسود الروسي، وأكبر مدن القرم التي احتلتها روسيا عام 2014.

والأسبوع الماضي، هاجمت القوات الأوكرانية مقر الأسطول الروسي، وتكثف كيبف جهودها لضرب الأسطول من أجل كسر الحصار، الذي تفرضه روسيا على البحر الأسود، وتأمين ممرات جديدة للسفن القادمة إلى الموانئ الأوكرانية لنقل الحبوب.

في أول مواجهة قضائية بين موسكو وكيبف أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، طالبت روسيا المحكمة، أمس، بإسقاط ما قالت إنها قضية «معيبة بشكل ميؤوس منه»، تتحدى حجة موسكو بأن غزوها لأوكرانيا حدث لمنع إبادة جماعية.

وجرى تقديم الطلب الروسي في بداية جلسات استماع تتعلق باختصاص محكمة العدل الدولية. وتقول موسكو إن أوكرانيا تستغل القضية كوسيلة ملتوية للحصول على حكم بشأن شرعية العمل العسكري الروسي برمته. ويواصل مسؤولون روس اتهام أوكرانيا بارتكاب إبادة جماعية، ويقولون إن «النظام المعادي للروس والنازيين الجدد في كيبف» يستخدم اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948، بشأن منع الإبادة الجماعية، الموقعة من البلدين، ذريعة «للسحب» القضية إلى المحكمة. ولن تطرق الجلسات، التي من المقرر أن تستمر حتى 27 الجاري، إلى حيثيات القضية، وإنما ستركز على الدفوع القانونية بشأن الاختصاص القضائي للمحكمة.

وذكر خبراء أن صدور حكم لمصلحة كيبف لن يوقف الحرب، لكنه قد يؤثر على دفع تعويضات في المستقبل.

ميدانياً، أعلن الجيش الأوكراني السيطرة على بلدة كليشفكا جنوب باخموت، وانتزاعها من قبضة القوات الروسية، بعد يومين فقط من

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٣-٩-١٩	١٤	١٧٨٠٨



الوفيات

الوفيات

● طفلة عشوي ناهس العنزي، أرملة/
جيجان ضحوي العنزي، 82 عاماً، (شيعة)،
الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99798858، النساء:
لا يوجد عزاء، تلفون: 99950991

● محمد حاجي طاهر عبد علي، 82 عاماً،
(شيع)، الرجال: حسينية سيد علي الموسوي،
تلفون: 55570044 - 66006880، النساء: الدوحة
السكنية، قطعة 4، شارع 6، منزل 36، تلفون:
55570044 - 60316660

«إنا لله وإنا إليه راجعون»